شنـاشيـل

صح النوم .. يا نواب!

■ عدنان حسين

من أجل حياة صحية ينصح الأطباء بالنوم ما بين ٦ – ٨ ساعات يومياً. لكن في بلادنا، العراق، بلاد العجائب والغرائب ينام كثير من أعضاء مجلس النواب ١٢٠ ساعة متواصلة.
هل يبدو هذا للبعض أمراً عجيباً؟ إليكم الدليل:
من الخميس إلى الثلاثاء خمسة أيام، وهي مدة تعادل ١٢٠ ساعة.
ويوم الخميس الماضي أقر مجلس النواب الصفقة التي عقدها قادة الكتل والقوائم البرلمانية الرئيسة في ما بينهم بتعيين ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، وفي اليوم نفسه أدى النواب الثلاثة، الذين كانوا في حال التربص والتحفز، اليمين الدستورية وبدأوا مهامهم.. ما هي هذه المهام بالضبط؟ شخصياً لا أعرف وأتمنى على كل من يعرف أن ينوّرني ويزدني علماً ومعرفة فأكون له من الشاكرين.
صادق المجلس على صفقة النواب الثلاثة في جلسة علنية يفترض أن يكون قد حضرها كل أعضاء المجلس، فمهمتهم الأساس التي من أجلها انتخبهم الناس إلى البرلمان أن يعقدوا الجلسات ويناقشوا أحوال البلاد ويشرّعوا القوانين ويراقبوا عمل الحكومة. وبعد المصادقة تلك توالت ردود الفعل: الشارع لم يكتم تذمره، بل حنقه، مما قرره المجلس وخيبة أمله في أعضاء المجلس. وعكست وسائل الإعلام المحلية وبعض الأجنبية هذا الموقف الشعبي الذي تواصل أيام الجمعة والسبت والأحد والاثنين. ويوم الجمعة بالذات عرف الداني والقاصي ان مرجعية السيد علي السيستاني كانت غاضبة من هذه الصفقة اللعينة ومصادقة البرلمان عليها.
في وقت متأخر من يوم الثلاثاء (أول من أمس)، أي بعد ١٢٠ ساعة، حملت إلينا الأنباء أن بعض النواب بدأ بجمع تواقيع لسحب الثقة من أحد نواب رئيس الجمهورية الثلاثة الذين عينهم مجلس النواب في مناصبهم! فالنائب حيدر الملا من "جبهة الحوار الوطني" التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء صالح المطلك (وهي فرع من القائمة العراقية) أبلغ "السومرية نيوز" إن جبهته و"استجابة لمطالب الشعب العراقي وما دعت إليه المرجعيات الدينية وخاصة السيد علي السيستاني بضرورة محاربة الفساد المالي والإداري، قامت بحملة جمع تواقيع لبرلمانيين من مختلف الكتل السياسية من أجل سحب الثقة من النائب الثالث لرئيس الجمهورية خضير الخزاعي بعد انتهاء عطلة الفصل التشريعي".
وأضاف الملا أن "العراقيين والمراجع الدينية كان رأيهم واضحاً بضرورة عدم التصويت على نواب رئيس الجمهورية في سلة واحدة، حيث أن وجود ثلاثة نواب للرئيس يُعدّ هدراً للمال العام وترهلاً في السلطة التنفيذية"، ومؤكداً "وجود ملفات فساد مالي وإداري كبيرة رافقت فترة إدارة الخزاعي لوزارة التربية". وتابع الملا أن "مشروع سحب الثقة سيكون مؤشراً في مجلس النواب على من يصطف مع الشعب العراقي ومراجع الدين أو من يصطف مع المصالح الضيقة".
صح النوم أيها النائب الملا، وصح النوم يا جبهة المطلك، وصح النوم يا نواب الشعب الذين غفوا ومعهم ضمائرهم طوال جلسة البرلمان يوم الخميس و ١٢٠ ساعة بعدها ليتذكروا أخيراً أن من مطالب الشعب والمرجعيات الدينية محاربة الفساد المالي والإداري، وان رأي الشعب والمراجع الدينية كان واضحاً ضد التصويت على نواب رئيس الجمهورية في سلة واحدة، وأن وجود ثلاثة نواب للرئيس هو هدر للمال العام وترهل في السلطة التنفيذية!
أين كنتم يوم الخميس يا أصحاب المعالي أو الفخامة أو السيادة (تاهت علينا!) نواب الشعب؟ بمَ كنتم مشغولين؟ وعلى من تتلون مزامير الرياء هذه؟
من أمنياتي في عمري الذي يتقدم أن أنام أكثر من ٦ ساعات يومياً، وأتمنى الآن على النائب الملا أن يتفضل عليّ بالكشف عن سر إمكانية النوم ١٢٠ ساعة متصلة، كما نام هو وزملاؤه، على ألا يدخل في ذلك مما له علاقة بـ"الكبسلة" المتفشية في بلادنا والتي لا أتمنى أن تكون قد اخترقت أسوار برلماننا الحصينة.

عودة جيش المهدي قد تقوض طموحات الصدر السياسية

التيار الصدري: التراجع عن التهديد خير من القتال

□ عن: أفكار عن العراق

في الذكرى الثامنة لسقوط صدام خرج المئات من مؤيدي التيار الصدري إلى الشوارع يهددون بعودة نشاطات جيش المهدي في حال عدم انسحاب القطعات الاميركية من العراق في الموعد المحدد. ربما كان ذلك تهديدا غير جدي.
في حزيران ٢٠٠٨ قام مقتدى الصدر بحل جيش المهدي، لكن بقيت إحدى الفئات –لواء اليوم الموعود– بهدف مقاومة الاحتلال الاميركي.
في تظاهرات يوم ٩ نيسان ٢٠١١، اصدر التيار الصدري بيانا باحتمال إعادة نشاط جيش المهدي إذا لم تنسحب القطعات الاميركية في الموعد المحدد يوم ٣١ كانون الأول ٢٠١١.
وقال عضو البرلمان عن التيار الصدري بأنهم سيقاومون الاميركان سياسيا وعسكريا ومن خلال التظاهرات إذا لم ينسحبوا في الموعد المتفق عليه. في ١١ أيار عقد مجلس عشائر الجنوب اجتماعا في البصرة، هدد فيه شيوخ العشائر بثورة ضد أي تمديد للوجود الاميركي في العراق.
رحب عضو البرلمان عن التيار الصدري بهذا الإعلان، وذكر أن جيش المهدي سيقاتل معهم إذا استوجب الأمر.
كان الصدر احد المعارضين الأشداء للولايات المتحدة منذ ٢٠٠٣، وان الحديث عن إعادة المليشيا لمقاتلة الاميركان يتناسب مع موقفه السابق. منذ ذلك الوقت والصدر يتراجع عن موقفه، احد أسباب ذلك كان ضغط رئيس الوزراء نوري المالكي.
في نهاية نيسان، ابلغ رئيس الوزراء الصحافة بان الحكومة لم تقرر بعد ما إذا كانت القطعات الاميركية ستنسحب أم لا.
وقال إن الأحزاب الرئيسة ستناقش المسألة، وسيكون القول الفصل للبرلمان. وكرر رئيس الوزراء هذا الكلام في ١١ أيار بعد عودته من كوريا الجنوبية.
وقال إن الذين خسروا في المناقشة عليهم الرضوخ لقرار الأغلبية، وهو تحذير واضح للصدريين. في ١٢ أيار، قال احد زعماء التيار بان ثلثي البرلمان سيؤيد تمديد بقاء القطعات، ومع هذا فأن التيار سيستمر بالتظاهر والعمل ضد الاميركان.
وأضاف أن استخدام جيش المهدي سيكون آخر الحلول التي سيلجأ إليها التيار.
في اليوم التالي ألقى الصدر خطبة الجمعة في مدينة النجف حث فيها أبناء الشعب على التخلص من الاميركان من خلال الاحتجاجات. واستمر يقول إذا ما اتفقت الأطراف العراقية على ترتيب جديد مع الاميركان فانه سيعيد النظر في تهديده الخاص بإعادة نشاط جيش المهدي.
إن الصدريين هم مكون مهم في تحالف المالكي.
في الوقت نفسه، فان المالكي لا يمكن أن يسمح لتهديد الصدر أن يجدد العنف، لذا كان على المالكي أن يرد على تصريحات الصدر.
من جانب آخر، فان الصدر يحاول العودة إلى السياسة العراقية ويؤسس نفسه كزعيم وطني، وان إعادة نشاط جيش المهدي سيقوض هذه الجهود وقد يكلفه الدعم الشعبي لأن أغلبية الشعب العراقي قد نبذت القتال.
عندما ذكر الصدر عودة جيش المهدي نشرت الصحف ذلك على صفحاتها الأولى داخل وخارج العراق. ربما يكون ذلك هو هدف الصدر، لكي يحافظ على صورته المعادية للاميركان.
ردا على ذلك، لمح رئيس الوزراء المالكي انه إذا أراد الصدر الانخراط في النشاط السياسي فليس عليه أن يعيد نشاط جيش المهدي. وبما أن الصدر حريص جدا على موقعه داخل صالات السلطة حاليا، فان تهديده ربما يكون خاليا من الجدية.
الآن يقوم التيار بإصدار بيانات أكثر اعتدالا. ويمكن للتيار أن يطرح اقتراحه داخل البرلمان لغرض الحفاظ على اتفاقية الانسحاب الاميركي، فإذا لم ينسحبوا فان ذلك سيكون عذرا مقنعا للصدريين في إلقاء اللوم –في كل مشاكل العراق– على بقاء الاميركان وبالتالي تحشيد أتباعه.
وكان قيادي في ائتلاف رئيس الوزراء نوري المالكي قد اتهم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر "بالخروج عن التحالف الوطني" الذي يجمعهما، معتبرا التهديد برفع التجميد عن جيش المهدي مجرد ضغط غير مؤثر على الحكومة.
وقال النائب جواد البزوني للمدى الأحد الماضي إن التهديدات التي أطلقها التيار الصدري برفع التجميد عن جيش المهدي في حال التمديد للقوات الأمريكية، وقال إنها "مجرد وسيلة من التيار لإجبار الحكومة والكتل السياسية على إخراج القوات الأمريكية في موعد الانسحاب المعلن نهاية العام الجاري".
وقال البزوني: "هذه واحدة من وسائل التهديد، لكنها لن تكون مؤثرة وحقيقية".
وكانت دعوة رئيس الحكومة نوري المالكي قادة الكتل لعقد اجتماع لاستبيان مواقفهم بشأن قرار تمديد بقاء القوات الأمريكية أثارت امتعاض التيار الصدري الرافض بشكل نهائي أي تجديد على الاتفاقية الأمنية، معتبرا أن البرلمان هو الجهة المخولة بقرار التمديد.
وقال حاكم الزاملي النائب عن تيار الأحرار إن القرار ليس للحكومة وليس لرؤساء الكتل السياسية، بل هو للبرلمان".
لكن القيادي في دولة القانون قال انه لو تم بالفعل رفع التجميد ونزل جيش المهدي إلى الشارع فلن يتخذ دولة القانون أي موقف إزاء حليفه في التحالف الوطني، غير أن الحكومة العراقية وعبر أجهزتها الأمنية ستحاول فرض الأمن والقانون.

□ ترجمة المدى

جنود امريكانفي حالة تأهب.. (أرشيف)

> كان الصدر احد المعارضين الأشداء للولايات المتحدة منذ ٢٠٠٣، وان الحديث عن إعادة المليشيا لمقاتلة الاميركان يتناسب مع موقفه السابق. منذ ذلك الوقت والصدر يتراجع عن موقفه، احد أسباب ذلك كان ضغط رئيس الوزراء نوري المالكي.

أوباما يمدد الطوارئ وحصانة الأموال تكسب عاماً جديداً

لجنة برلمانية للمدى: العالم يُدين العراق ١٠٠ مليار دولار

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

في وقت كشف فيه الرئيس الاميركي تمديد الحصانة على الأموال العراقية، أكدت لجنة برلمانية أن ما تبقى من ديون على العراق لا يتجاوز الـ ١٠٠ مليار دولار.
وأعلن الرئيس الاميركي باراك أوباما تمديد حالة الطوارئ في العراق لمدة سنة إضافية بهدف تحقيق الاستقرار في البلاد.
وذكر بيان صادر عن البيت الأبيض أن أوباما مدد العمل بمضمون الأمر التنفيذي رقم ١٣٣٠٣ الذي أصدره الرئيس الأسبق جورج بوش في عام ٢٠٠٣ معلنا حالة الطوارئ وذلك بهدف حماية تنمية العراق.
وأوضح البيان أن السبب في ذلك يرجع إلى العقبات التي تحول دون إعادة إعمار منظم للعراق واستعادة وصون السلم والأمن في البلاد وتطوير المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية إضافة إلى التهديدات المستمرة على الأمن القومي.
ولفت إلى أن أوباما أعلن تمديد حالة الطوارئ في الأمر التنفيذي ١٣٣٠٣ بصيغته المعدلة واتخاذ خطوات إضافية في الأوامر التنفيذية ١٣٣١٥ و ١٣٣٥٠ و ١٣٣٦٤ و ١٣٤٣٨.
ووصفت اللجنة القانونية اغلب الديون المترتبة على العراق بغير الحقيقية، مبينة أن ٨٠ بالمئة منها نتاج فوائد تأخيرية بسبب عدم دفع العراق للمستحقات المترتبة عليه في وقتها.
ويقول عضو اللجنة أمير الكناني في تصريحه لـ"المدى" إن قرار الإدارة الاميركية جاء نتيجة عقد الاتفاقية بين واشنطن وبغداد والتي اقرها مجلس النواب في الشهر الماضي.
وعن مضمون الاتفاقية أوضح الكناني إن "العراق اشترى ديون الولايات المتحدة المترتبة على العراق بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار"، مبينا "مقابل ذلك تعهد رئيس الولايات المتحدة بتمديد فترة الحصانة على الأموال العراقية لسنة أخرى".
وعلى ما يقول الكناني وهو أمين عام تيار الأحرار البرلماني "إن الحماية لا تشمل فقط الأموال في الولايات المتحدة إنما تمتد إلى أوربا، فلا تنفذ قرارات المحاكم على الأموال العراقية"، معللا سبب مثل هكذا إجراء بـ"إذا ما رفعت هذه الحصانة فان الأموال العراقية ستكون عرضة للتنفيذ من قبل الدائنين سواء كانوا حكومات أم أشخاصا، الذين يمتلكون قرارات تنفيذية منذ سنة ١٩٩١ إبان غزو العراق الكويت".
واعتبر الكناني القرار متوقعا، وقال "كان من المفترض إن تمرر الاتفاقية قبل منتصف الشهر الحالي كي يصادق عليها و يتم تنفيذها من قبل الجانبين".
ونفى عضو اللجنة القانونية أن يكون هذا آخر تمديد للحماية على الأموال العراقية، منوها إلى أن أوباما من حقه التمديد إلى أن يتم حسمها إما عن طريق تسوية اغلب الديون أو شرائها كما حصل مع الولايات المتحدة وتونس وبعض الدولة الأوربية من قبل وزارة المالية.
وفيما تشير مصادر مطلعة لـ"المدى" إلى عدم مقدرة تحديد حجم الديون على العراق بسبب سياسات النظام السابق السيئة في التعامل مع البنك الدولي، توقع الكناني "بحسب آخر إحصائية فأن الديون العراقية غير المشتراة لا تتجاوز الـ١٠٠ مليار دولار"، مشيرا إلى أن ما تم شراؤه كان بحدود الـ ٢٠٠ مليار دولار، مستدلا بأن العراق كانت مجمل ديونه تصل إلى ٤٠٠ مليار دولار وان نادي باريس أطفى بحدود ٨٠ بالمئة من ديونه.
وأكد الكناني أن الولايات المتحدة تعمل على شراء ديونها الحالية والمستقبلية، مبينا "أن الأخيرة تتعلق بالدعاوى ضد العراق وتعهدت الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية، تسديدها بموجب الـ٤٠٠ مليون دولار التي تم التصويت على دفعها في مجلس النواب".
وكشف عضو اللجنة القانونية أن "اغلب الديون ليست حقيقية إنما فوائد تأخيرية كون أصل الدين قليلا"، مشددا على وجود ديون على العراق للبنك الدولي منذ خمسينيات القرن الماضي تم اكتشافها حاليا فضلا عن الديون التي كانت في فترة الثمانينيات والتسعينيات، مبينا أن اصل الدين لا يتجاوز الـ ٢٠ بالمئة من المبالغ التي على العراق حاليا.
واردف الكناني ان اغلب الديون التي بقيت على العراق خليجية كون دول الخليج لم تقم بإطفاء الدين أو تسويته، معللا الأمر لإحداث ضغط سياسي على العراق.
إلى ذلك رحب خبراء في القانون بالقرار، مشددين على أن مبلغ الـ ٤٠٠ مليون دولار الذي اقره البرلمان لتسوية ديون الولايات المتحدة سيوزع بطريقة الغرماء بين الدائنين.
وقال الخبير القانوني طارق حرب إن القرار المتخذ يسمى " Executive order" والذي يعد مرسوما يمنع المحاكم الاميركية والجهات الإدارية الاميركية من قبول الطلبات الخاصة بالحجز أو إقامة الدعاوى أو مصادرة الأموال العراقية.
وتابع حرب "إن الأمر صدر للمرة الأولى في زمن الرئيس الاميركي السابق جورج بوش في شهر أيار من سنة ٢٠٠٣"، وعن مدة نفاذه يقول حرب إنها سنة واحدة قابلة للتمديد، موضحا أن الرئيس الاميركي السابق جدده طيلة فترة رئاسته، وقام الرئيس أوباما أيضا بتجديده أيضا، وهذا هو التجديد الرابع له، والذي يعطي الأموال العراقية الحصانة.
ووصف حرب في اتصال هاتفي مع "المدى" القرار بالايجابي كون هنالك مطالبات كثيرة لدى الجهات الإدارية والقضاء الاميركي على العراق، وبالتالي يؤكد أن سلطة الرئيس الاميركي وقف القرارات القضائية الاميركية لأن هناك اتفاقية بين بغداد وواشنطن.
وكشف حرب أن "مبلغ الـ٤٠٠ مليون دولار الذي اشترى العراق به الديون سيوزع قسمة غرماء على جميع من أقاموا الدعاوى أمام المحاكم الاميركية، وكل بنسبة ما طالب به".
بيد ان حرب يقول أن لا علاقة لقرار البرلمان باستمرار الحصانة على الأموال العراقية، مبينا انه "في العام السابق مدد الحصانة على الرغم من عدم وجود اتفاقية لتسوية الديون".
ويذهب حرب إلى احتمال أن يكون هذا التجديد الأخير لتمديد الحصانة، كون الأموال ستحرر العراق من طائلة الفصل السابع ومن ميثاق الأمم المتحدة، على اعتبار انه خلال الشهر القادم يجب أن تكون تسوية لذلك، فأن الاتفاقية هي جزء منها.

جلسة لمجلس الامن الدولي بشأن العراق.. (أرشيف)

الحكومة تقدم المال للعتاد المتوسط والخفيف

مصالحة الفصائل: سرايا الجهاد بلا سلاح

□ متابعة/ المدى

أعلنت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، أمس الأربعاء، أن سرايا الجهاد في الموصل قررت إلقاء سلاحها والانضمام إلى مشروع المصالحة.
وأعلنت الحكومة العراقية أنها ستعمل على شراء الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة التي تلقي سلاحها وتنخرط في العملية السياسية.
وقال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي إن "سرايا الجهاد في مدينة الموصل قررت إلقاء سلاحها والانضمام إلى مشروع المصالحة الوطنية والإيمان بالعملية السياسية الجارية في البلاد"، مبينا أن وزارته "منذ فترة كانت تتفاوض مع السرايا".
ونقلت السومرية نيوز عن الخزاعي أن "عناصر هذه المجموعة يتكون عددهم من ٣٠٠ شخص، وكانت عملياتهم تتركز في مقاومة القوات الأميركية في محافظة نينوى وغير متورطين بجرائم إرهابية ضد المدنيين أو القوات العراقية".
وكشف الخزاعي عن "قيام وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية بعقد مؤتمر عام في بغداد لجميع الفصائل المسلحة التي ألقت سلاحها وانضمت إلى المصالحة في البلاد، خلال الأسبوعين المقبلين".
وكانت وزارة المصالحة قد كشفت الأسبوع الماضي أن مشروع المصالحة يركز على احتضان الجماعات المسلحة وإعادة المهجرين إلى مناطقهم ورعاية الشباب والنساء، مناشدة الأمم المتحدة بتقديم الدعم لتحقيق ذلك.
ونقل المتحدث الرسمي باسم الوزارة محمد الحمد عن وزير الدولة لشؤون المصالحة عامر الخزاعي إن مشروع المصالحة الوطنية يهتم بثلاثة أهداف تتمثل بنزع سلاح الجماعات المعارضة للعملية السياسية وإعادتها إلى أحضان الوطن إضافة إلى عودة النازحين والمهجرين إلى مناطقهم الأصلية إلى جانب ممارسة أنشطة التطبيع الاجتماعي في الأوساط الشبابية والنسوية.
وأعلنت الحكومة العراقية أنها ستعمل على شراء الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة التي تلقي سلاحها وتنخرط في العملية السياسية.
وقال الخزاعي في تصريح صحفي إن "الحكومة ستشتري الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة التي تعلن عن تخليها عن العمل المسلح والانضمام إلى العملية السياسية".
وأوضح أن "عملية المصالحة الوطنية مع المجاميع المسلحة تمر بعدة خطوات وصولا إلى شراء الأسلحة منها والتدقيق بالملفات القضائية الخاصة بمن يقرر التخلي عن السلاح". وأعلنت وزارة المصالحة الوطنية في ٢٣ آذار الماضي عن انضمام خمسة فصائل مسلحة للعملية السياسية في العراق.
وكانت الحكومة قد أبرمت اتفاقية في كانون الأول عام ٢٠٠٨ مع الحكومة الأميركية تقضي بسحب القوات الأميركية من العراق نهاية عام ٢٠١١، حيث تضمنت الاتفاقية تعاونا في الإطار الاستراتيجي يكفل التعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والزراعة والصحة والتعليم والتكنولوجيا والتربية والثقافة. ويتضمن أحد بنود الاتفاق السياسي الذي أبرم قبيل تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، تطبيق مشروع المصالحة الوطنية بشكل أوسع ليشمل جميع العراقيين دون استثناء.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون